

Distr.
GENERAL

A/49/94
14 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٤٣ من القائمة الأولية*

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء
ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية
وديمقراطية وتنمية

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم الوثيقة الموجهة من وزيرة خارجية جمهورية غواتيمالا، السيدة غلاديس ماريتسا رويس دي فيلمان، والمتصلة بحالة الحدود الاقليمية والبحرية بين غواتيمالا وبليز، فضلا عن السياسة الرسمية لبلدي.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٤٣ من القائمة الأولية.

(توقيع) خوليو أرماندو مارتيني هيريرا
السفير
الممثل الدائم

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام
من وزيرة خارجية غواتيمالا بشأن حالة الحدود الاقليمية
والبحرية بين غواتيمالا وبليز

أتشرف بأن أكتب الى سعادتك مشيرة الى الرسالة المؤرخة ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢ والموجهة الى سعادتك من القائم بالأعمال المؤقت بالبعثة الدائمة لبليز لدى الأمم المتحدة (A/47/173-S/23837)، التي أرفق بها نسخة تحتوي على مقتطفات من إعلان أدلى به وزير خارجية بليز في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ بمناسبة إنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية بشأن المفاوضات بين بليز وغواتيمالا. وقد طلب تعميم تلك الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٦ من القائمة الأولية. ولم تر حكومة غواتيمالا أن من الضروري ابداء تحفظات على ذلك الإعلان نظرا لأن الإعلان المشترك الصادر عن بليز - غواتيمالا والمؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ قد أقرت فيه الدولتان بأن حدودهما الاقليمية والبحرية لم تعين بعد، ومن الواضح أنه لا يمكن تفسير الإعلان المذكور بما يمس حقوقهما السيادية.

ومع هذا، فقد استجدت مؤخرا أحداث أدت الى اثاره مجموعة من التكهانات بشأن سياسة غواتيمالا تجاه البلد المجاوز، ولذا رثي أنه من المناسب توجيه هذه المذكرة التي تتضمن الإعلان التالي بشأن الموقف الرسمي لغواتيمالا في هذا الصدد، مع رجاء تعميمه على ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة:

١ - تقيم غواتيمالا، وفقا لأحكام المادة ١٤٩ من دستورها السياسي، علاقاتها مع الدول الأخرى وفقا للمبادئ والقواعد والممارسات الدولية؛ وتحافظ على علاقات الود والتضامن والتعاون مع بلدان العالم، ولا سيما مع الدول المجاورة.

٢ - تمتنع حكومة غواتيمالا، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، في علاقاتها الدولية عن اللجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وتحترم مبدأي تساوي الدول في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية، وتعتقد اعتقادا جازما بأن الخلافات بين الدول ينبغي أن تسوى بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي.

٣ - دأبت حكومة غواتيمالا على الاعراب عن استعدادها لمواصلة اجراء المناقشات المباشرة مع حكومة بليز بغية التوصل الى تسوية نهائية للخلاف الاقليمي القائم بين الدولتين الذي لم تتم تسويته بعد.

٤ - أعربت حكومتا غواتيمالا وبليز في الإعلان المشترك المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ عن رغبتهما في مواصلة اجراء المفاوضات بغية البحث عن حل للخلاف القائم، وذكر فيه، بصفة خاصة، أن غواتيمالا وبليز لم توقعا على معاهدة تعين بصورة نهائية الحدود الاقليمية والبحرية؛ وأن المعاهدة المذكورة ستكون إحدى النتائج التي تسفر عنها المفاوضات.

٥ - أن المطالبة الإقليمية التي تؤكد غواتيمالا حقها فيها تشمل مساحة من الأراضي تحتلها بليز وحيذا بحريا في بحر الكاريبي.

٦ - فيما يتعلق بالحيز البحري المتوخى في القانون المؤرخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ والمتعلق بالبحر الاقليمي والمياه الداخلية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لبليز والمسائل ذات الصلة، والمنشور في نشرة قانون البحار رقم ٢١ في آب/أغسطس ١٩٩٢ من جانب شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن غواتيمالا قد تحفظت رسميا على كل ما يمس سيادتها ونطاق بحرها الاقليمي وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة كما حددتها دولة غواتيمالا في وقت سابق بما فيه الكفاية لإصدار بليز للقانون المذكور وبالشكل الذي تسفر عنه تسوية الخلاف الاقليمي القائم. وأعلنت غواتيمالا كذلك التحفظات والبيانات التالية:

(أ) إن عرض البحر الاقليمي لغواتيمالا هو ١٢ ميلا بحريا ابتداء من خط الأساس المحدد بخط قاع البحر على طول الشاطئ، وفقا لما تسفر عنه تسوية الخلاف الاقليمي؛

(ب) إن غواتيمالا، كدولة مشاطئة، لم تتخل عن حقوقها السيادية بشأن الحيز البحري بالرغم من أنها لا تمارس سلطتها دون ازعاج إلا على الجزء غير المتأثر بالخلاف، ولا يمكن لغواتيمالا أن تقبل بخطوط متساوية البعد مع دول ذات شواطئ متاخمة أو مواجهة يمكن أن تؤثر على حقوقها السيادية في الـ ١٢ ميلا البحرية، في حالة عدم تسوية الخلاف الاقليمي؛

(ج) إن المياه الموجودة داخل خط الأساس للبحر الاقليمي لغواتيمالا تشكل جزءا من المياه الداخلية لغواتيمالا؛

(د) فيما يتعلق بالبحر الاقليمي الذي تحدده تسوية الخلاف فضلا عما تمارس عليه السلطة بصورة تقليدية، تحتفظ غواتيمالا بالحق في اتخاذ تدابير الرقابة الضرورية للحيلولة دون انتهاك قوانينها وقواعدها الجمركية والضريبية والمتعلقة بالهجرة والصحة، وفي معاقبة من يرتكب تلك الانتهاكات؛

(هـ) تؤكد غواتيمالا أن منطقتها الاقتصادية الخالصة تتألف من مساحة أبعد من بحرها الاقليمي ومتاخمة له، وأنها تمتد حتى ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الاقليمي. ومع هذا، فبمجرد تسوية الخلاف الاقليمي مع بليز، وفي حالة وجود تنازع في المصالح معها أو مع دول أخرى فإن غواتيمالا يمكنها أن توافق على أن يسوى النزاع وفقا للقانون الدولي على أساس المساواة وفي ضوء الظروف ذات الصلة، مع مراعاة الأهمية التي توليها لمصالحها في المنطقة. ويمكنها كذلك النظر في مناطق استغلال مشتركة أو المشاركة في استغلالها؛

(و) إن الجرف القاري لغواتيمالا يشمل قاع وتحت سطح المناطق المغمورة التي تمتد الى أبعد من بحرها الاقليمي وعلى امتداد العرض الطبيعي لاقليمها حتى مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس فيها عرض البحر الاقليمي، أو حتى الحد الخارجي للحافة القارية عندما يتجاوز تلك المسافة، مع التمتع بحقوق سيادة خالصة على نتائج استغلال مواردها الطبيعية بغض النظر عن احتلاله الفعلي أو الافتراضي، كما أعرب في كل إعلان. وفي هذا الصدد، تود حكومة غواتيمالا أن توضح أن المذكرة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ والمرسلة الى وزارة خارجية بليز من وزير خارجية غواتيمالا حينئذ (والتي يشار اليها في مذكرة حكومة بليز المؤرخة ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢ (A/47/173-S/23837)) بشأن استثناء منطقة العروض الدولية للاستغلال واستخدام الهيدروكربونات لا يمكن أن تعتبر بأية حال على أنها تنازل عن الحقوق السيادية لغواتيمالا والمتعلقة بجرفها القاري في البحر الكاريبي، أو بمثابة اعتراف بأي حق لبليز أو قبول بتعيين حدود الجرف القاري، على الأقل لحين تسوية الخلاف الاقليمي؛

(ز) في حالة عدم التوصل الى حل نهائي مرض للطرفين، لا تعترف غواتيمالا بلوحات و/أو قوائم الإحداثيات الجغرافية التي أعدتها بليز لبيان مناطقها البحرية بكاملها أو جزء منها، على أساس البحر الاقليمي للحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة والممرات البحرية.

٧ - تؤكد حكومة غواتيمالا مجددا استعدادها لمتابعة اجراء المفاوضات مع دولة بليز بغية التماس تسوية سلمية ومنصفة للخلاف القائم.

(توقيع) غلاديس رويس دي فيلمان
وزيرة الخارجية

- - - - -